

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

- (١) تشجع المؤسسة كافة منسوبيها والمتعاملين معها على الإبلاغ عن أي ممارسة فيها شبهة تعارض مصالح أو مخالفة لأي من الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية .
- (٢) تضمن المؤسسة لكل من يبلغ عن أي ممارسات خاطئة بسرية بلاغه وعدم الكشف عن هويته عند عدم رغبته في ذلك، مالم تقتض الجهات المسؤولة خارج المؤسسة خلاف ذلك .
- (٣) تحمي المؤسسة المبلغ من صدور أي إجراء ضده داخل المؤسسة يؤدي إلى فقدانه لوظيفته أو منصبه أو مكافئته في المؤسسة بسبب بلاغه .
- (٤) تتم معالجة البلاغات عن الممارسات الخاطئة في المؤسسة وفقاً للإجراءات التالية :
 - أ. تحدد المؤسسة بريداً إلكترونياً يتم من خلاله تلقي البلاغات وجمعها .
 - ب. يتم فتح البريد الإلكتروني وتقييم البلاغات من قبل عضو من أعضاء المجلس .
 - ج. يحيل عضو المجلس البلاغات الجادة إلى رئيس مجلس الأمناء ويوجه رئيس مجلس الأمناء بإجراء التحقق حسبما تقتضيه الحالة .
 - د. تلتزم المؤسسة بالتعامل مع البلاغات بطريقة عادلة ومناسبة ، ولكنها لا تضمن أن تنسجم طريقة معالجة البلاغ مع رغبات مقدم البلاغ .
 - هـ. متى كان ذلك ممكناً ، يتم تزويد مقدم البلاغ بمعطيات أي تحقيق يتم إجراؤه ، ومع ذلك لا يجوز إعلام مقدم البلاغ بأي إجراءات تأديبية أو غيرها مما قد يترتب عليه إخلال بالتزامات المؤسسة بالسرية تجاه شخص آخر .
- (٥) لا يتم اعتبار المخالفات المبلغ عنها بذاتها جرماً موجباً للإحالة للجهات المختصة خارج المؤسسة ، مالم تصل عملية التحقق ، أو التحقيق إلى توجه الشبهة القوية بقيام ممارسات خاطئة تمثل سلوكاً مجرماً شرعاً أو نظاماً ، وفق تقرير معد معتمد من صاحب الصلاحية يوصي بإحالة الفاعل إلى الجهات المختصة خارج المؤسسة .